

المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية

ا.د. قاسم محمد عبد الله الدويكات
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة مؤتة
- الأردن -

المقدمة

ما من شك في أن العوامل السياسية هي أحد الفواعل المؤثرة في توفير المياه. إضافة للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية. ويعاني الأردن من نقص حاد في المياه لأسباب طبيعية ترتبط بنقص كميات الأمطار وارتفاع معدلات التبخر، والتوزيع غير المتوازن للأمطار. فتتراوح كميات الأمطار الساقطة في الأردن بين 50 ملم في المناطق الصحراوية الشرقية، و650 ملم في المرتفعات الجبلية. وتقل معدلات سقوط الأمطار بالاتجاه نحو الجنوب والشرق. وتصل مساحة المناطق شبه الجافة والتي تتلقى بين 300 - 400 ملم عن 3.2%، ولا تزيد مساحة المناطق شبه الرطبة التي تزيد فيها كميات المياه عن 600 ملم عن 0.07%. وتمتاز الأمطار في الأردن بالتذبذب والتفاوت وعدم الانتظام. حيث يسقط نحو 80% من الأمطار بين شهري كانون أول (ديسمبر) وآذار (مارس). ويسقط نحو 25% منها في شهر كانون الأول فقط. (الطعاني، ركاد، 1994م)

وترتفع تكلفة توفير المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة، عنها في المناطق الرطبة وشبه الرطبة. تبلغ تكلفة توفير المياه للفرد الواحد في الشرق الأوسط نحو 300 دولار حسب تقديرات البنك الدولي لعام 1985م. وهي ضعف تكلفتها بالنسبة للفرد الأمريكي، وخمسة أضعاف تكلفتها في جنوب شرق آسيا. وبالرغم من ارتفاع تكلفة توفيرها، فإن الحكومات تجد أنفسها ملزمة بتوفير المياه لشعوبها مهما ارتفعت تكاليفها. فتبلغ تكلفة تحلية المتر المكعب من الماء في الأردن نحو دينار واحد (1.3 دولارا). كما تتناسب كفاءة المياه المنقاة طرديا مع تكاليف تنقيتها. غير أن تكلفة توفيرها أقل من ربع تكلفة تحلية مياه البحر المالحة. وبسبب ارتفاع تكلفة بناء السدود والحفائر اللازمة للحصاد المائي، فإن عملية السيطرة على كمية المياه الساقطة وتجميعها لا زالت محدودة بالرغم من إنشاء عدد من السدود على مجاري الأودية. (السيد، يونس، 1992م)

إن عملية استيراد المياه من الدول المجاورة التي تحظى بمصادر مياه غنية كالعراق أو تركيا مثلا، هي أخرى عملية مكلفة لا تسمح بالإمكانات المادية بتنفيذها. حيث قدرت تكلفة نقل المتر المكعب الواحد بنحو دينارين (3 دولارات تقريبا)

ويؤدي التزايد السكاني المطرد في الأردن إلى زيادة الطلب على المياه. فقد ارتفع عدد سكان الأردن من 1.3 مليون نسمة عام 1952، إلى 1.7 مليون عام 1971، و4.2 مليون عام 1994، وأكثر من 6 ملايين عام 2006م. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية من جهة، التي وصلت أقصى حد لها في الثمانينيات من القرن العشرين حيث وصلت إلى 3.6%، وإلى الهجرات البشرية القادمة بالخصوص من فلسطين جراء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين عامي 1948، و1967. إضافة إلى عودة أكثر من 400 ألف مهجر فلسطيني في أعقاب حرب الخليج الثانية. هذه الزيادة لم يقابلها أية زيادة في حجم المياه المتوفرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد المائية المتاحة، وتقليص نصيب الفرد من المياه. فيستهلك الفرد الأردني ما معدله 91م³ من المياه سنويا، بينما يستهلك الفرد في إسرائيل 4-5 أضعاف ما يستهلكه الأردني. وباعتبار 1000م³ من للشخص الواحد هو خط الفقر المائي، فإن معدل استهلاك الأردني من الماء هو من أدنى المعدلات في العالم. حيث يستهلك نحو 2.5% مما يستهلكه الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يستهلك نحو 6620م³. وسيتناقص هذا المعدل مع انتهاء الربع الأول من القرن الحادي والعشرون، حيث سيتضاعف السكان (Population, Reference Bureau, Inc, 1994)

أهداف الدراسة ومنهجيتها:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الفواعل السياسية الخارجية في التأثير على حجم المياه المتوفرة في الأردن. حيث يشترك الأردن في موارده المائية مع دول الجوار. وتؤثر ممارسات هذه الدول على حجم المياه التي يمكن للأردن استغلالها. وقد جاءت معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية نتيجة صراع سياسي وعسكري مريع على مدى 50 عاما. فقد تضمنت المعاهدة ملحقا خاصا عن المياه تناولت بنوده حلولاً لمشكلة المياه بين الأردن وإسرائيل، ولا تزال المنطقة تنتظر اتفاقيات أخرى بشأن المياه بين الأردن وسوريا، وبين سوريا وإسرائيل، وبين الفلسطينيين وإسرائيل أيضا. ولا شك أن بقاء وديمومة المعاهدة وتحقيق سلام دائم مرهون بتوفر المياه إلى جوانب فواعل

سياسية أخرى. ذلك أن الامتحان الأقرب والأسرع لمدى نجاح المعاهدة في تحقيق السلام سيكون من خلال اقتناع الأطراف في مدى ما حقته تلك المعاهدة في مجال المياه، ونجاحها في توفير مصادر المياه اللازمة للأجيال القادمة.

وقد استخدم المنهج التحليلي في تحليل بنود ملحق المياه في معاهدة السلام، لبيان مدى إسهامها في حل مشكلة المياه التي يعاني منها الأردن. ومدى نجاحها في اعتماد أسس ثابتة في اقتسام مياه الأنهار الدولية.

ولا شك أن عدم وجود قانون دولي واضح يحدد أسس ومعايير اقتسام مياه الأنهار الحدودية أو العابرة، أو حتى المياه الجوفية المشتركة، إضافة إلى غياب الوثائق والاتفاقات الرسمية التي تعالج استغلال مياه الأنهار المشتركة، كان أحد أهم العقبات التي واجهت المباحثات التي سبقت الاتفاق على اقتسام المياه.

وقد أشار الباحث نوريت كليوت Nurit Kliot أن مشروع جونستن (المندوب الأمريكي) الذي وضعه عام 1955م، يكاد يكون الوحيد الذي ينظم استغلال مياه نهري الأردن واليرموك بين الدول المشتركة في حوضه (Helsinki Rules, 1966) وقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل بنود هذا المشروع والظروف التي أدت إلى التوصل إليه لسببين: أنه اعتبر من قبل بعض الدول العربية، وخاصة الأردن مقبولا وبقي بالحد الأدنى من متطلباتها المائية، والثاني لأنه استرشد بعناصره عند تقسيم مياه النهرين بموجب معاهدة السلام. وتحاول الدراسة تحليل أثر النزاع على الاتفاق أو الاختلاف على اقتسام المياه المشتركة على العلاقات السياسية، وأثر طبيعة العلاقات السياسية على التعاون المائي.

الدراسات السابقة:

تتوزع المكتبة العربية بمئات الدراسات التي تبحث في موضوع المياه في المنطقة العربية. وتتناول هذه الدراسات الفواعل الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية، والسياسية المؤثرة في توفر المصادر المائية. ويمكن تصنيف دراسات المياه في ثلاث مجموعات: تركّز الأولى على مصادر المياه السطحية والجوفية المختلفة في الأردن وفلسطين وإسرائيل. وأثر الفواعل الطبيعية والاقتصادية والسكانية في تفاقم مشكلة المياه، والطلب المتزايد والضغط المتواصل على تلك الموارد.

وتهتم المجموعة الثانية من الدراسات بتأثير الفواعل السياسية على معاناة الأردن وفلسطين من نقص المياه. ودور إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية المتاحة بالقوة. وبالتالي التنبيه إلى إمكانية نشوب صراعات سياسية وعسكرية ناجمة عن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية. وكتّاب هذه الدراسات هم إما من العرب، وإما من اليهود، أو أجنب من خارج المنطقة.

والمجموعة الأخيرة من الدراسات هي عبارة عن الوثائق والمعاهدات والاتفاقات الرسمية الخاصة بالمياه. كملحق المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، والاتفاقية الأردنية - السورية بشأن سد الوحدة. إضافة إلى مجموعة كبيرة من التصريحات والبيانات الرسمية لرجال الدولة الأردنية. والنقاشات التي دارت بين أعضاء مجلس النواب الأردني والحكومة المتعلقة ببنود ملحق المياه.

ولا شك أن دراسة فريدريك هوف Frederic Hof، كانت الدراسة الوحيدة التي تناولت قضية المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية. وقد كان هوف أحد العاملين في فريق العمل الأمريكي الذي سعى للتوفيق بين وجهات النظر الأردنية السورية من جهة والإسرائيلية من جهة أخرى بشأن بناء سد الوحدة بين عامي 1989 و 1990م. وتعد هذه الدراسة تكملة لدراسة هوف.

دور الفواعل السياسية في توفير المياه:

تتعاين بعض الدول ومن ضمنها الأردن، من شحة في الموارد المائية المتاحة نتيجة لقرارات سياسية تتخذها دول الحوض الأعلى للأنهار الدولية، أو تلك التي تشترك مع جاراتها في أحواض المياه الجوفية. ففي غياب التفاهم بين الدول، تسعى الدول الأقوى عسكريا وسياسيا إلى استغلال حصة أكبر من نصيبها. الأمر الذي يؤدي حتما إلى تفجر النزاعات السياسية، وربما نشوب النزاعات العسكرية المسلحة.

وتستند عملية التعامل بين الدول فيما يتعلق بالمياه على أعراف وأسبقيات ليس لها صفة إلزامية. إضافة لما تبناه اتحاد القانونيين الدولي في مؤتمر هلسنكي لعام 1966م لمجموعة قواعد تحكم استخدام الأنهار الدولية. وقد اشتمل البند الخامس منها على معايير يجب اعتمادها عند اقتسام مياه الأنهار الدولية أو الحدودية. منها اعتبارات جغرافية طبيعية واقتصادية وسكانية، إضافة إلى حجم الاستخدام الحالي لكل دولة، ومدى الحاجة إليها، والقدرة على توفيرها في قطر. وقد حاولت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة تبني مشروعا يحكم استخدام مجاري الأنهار الدولية، يقضي بمبدأ الاستعمال المنصف والمعقول للمياه، وعدم الإضرار بمصالح الدول المشتركة

في الحوض. غير أن تأييد دول الحوض الأدنى مبدأ عدم التسبب بضرر ملموس لدول الحوض، وتمسك دول الحوض الأعلى بمبدأ الاستعمال المنصف والمعقول للمياه، جعل أمر الاتفاق على مبدأ مقبول صعباً. ومنذ عام 1994م واللجنة تحاول وضع قانون دولي ينظم عملية اقتسام مياه الأنهار الدولية. (منظمة الأسكوا، 1994)

الإشكالية المتعلقة باقتسام مياه نهر الأردن قبل وبعد معاهدة السلام:

يتكون نهر الأردن الذي يبلغ طوله نحو 252 كم (118 كم منها في فلسطين) ومتوسط عرضه 30م، نتيجة النقاء ثلاثة روافد هي: الحاصباني من لبنان، ويانياس من سوريا، والدان من فلسطين. ويتراوح معدل صبيب النهر السنوي بين 696 – 770 مليون متر مكعباً سنوياً، يجمع نحو 23% منها فقط من فلسطين، والباقي من لبنان وسوريا والأردن. (Kliot, Nurit, 1994) وعند خروجه من بحيرة طبريا يلتقي به نهر اليرموك على بعد 3 كم جنوب البحيرة، ويضيف إليه ما بين 450-475 م³ سنوياً، 90% منها الأراضي السورية، والباقي من الأراضي الأردنية. وتضيف إليه الأودية الفصالية الأردنية ما بين 260-274 م³، ليصل مجمل صيبه السنوي إلى ما بين 1287-1470 م³ عند مصبه في البحر الميت. (Kliot < Nurit, 1994, p225)

مشاريع تقسيم مياه نهر الأردن بين الدول المشتركة في حوضه:

أدى قرار إسرائيل عام 1953 بتحويل جزء من مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب لتوطين المهاجرين اليهود فيها احتجاجات سورية لدى مجلس الأمن. الأمر الذي دفعه لإصدار قرار يحذر إسرائيل من القيام بهذا العمل. غير أن تجاهل إسرائيل لهذا القرار، أدى إلى وقوع اشتباكات عسكرية بين الجيشين السوري والإسرائيلي، الأمر الذي دفع وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلس في 1953/10/20 بالتهديد بقطع المساعدات الأمريكية لإسرائيل إذا هي استمرت قدماً في تنفيذ المشروع. وأدى بالرئيس الأمريكي إلى إيفاد إريك جونستون Eric Johnston في 1953/10/16م لوضع خطة لتقسيم مياه نهر الأردن بين دول الحوض. وعندما وصل جونستون وجد أن تشارلز مين Charles Main من هيئة تطوير وادي تنسي قد انتهى من وضع تقرير حول نفس الهدف قدمه لمنظمة الاونروا UNRWA لإغاثة اللاجئين. وقد استتار جونستون بتوصيات خبير المياه مين Main المتعلقة بتقسيم المياه، في وضع خطة لتقسيم المياه عرفت فيما بعد بمشروع جونستن. وقد أعطى مين لسوريا 45 م³، مقابل 394 م³ لإسرائيل، و 774 م³ للأردن، ولم يعط شيئاً للبنان. كما أوصى بجعل بحيرة طبريا الخزان الوحيد لمياه نهر الأردن. (Sara Regure, 1993, p59)

أما اللجنة الفنية التي انبثقت عن الجامعة العربية في مطلع عام 1954م، فقد رفضت جعل طبريا الخزان الوحيد لمياه نهر الأردن كونها تقع تحت سيطرة إسرائيل، وبناء سد على نهر اليرموك لتخزين المياه. وقد اقترحت اللجنة خفض حصة إسرائيل من مياه النهر إلى 182 م³، وإعطاء لبنان 35 م³، وزيادة حصة سوريا إلى 132 م³، وزيادة حصة الأردن إلى 1.047 م³. (ادوارد رزق، بدون تاريخ نشر)

وقد قدمت إسرائيل مشروعاً مغايراً أعده أحد المهندسين الأمريكيين ويدعى جون كوتون J. Cotton، وأطلق عليه اسم خطة كوتون لتنمية وادي الأردن وحوض الليطاني. فقد اقترح كوتون لزيادة كمية المياه اللازمة لتطوير وادي الأردن سحب 400 م³ من مياه نهر الليطاني، و 100 م³ من نهر اليرموك، بحيث يصبح مجمل تصريف نهر الأردن نحو 1213 م³. (رزق، إدوارد وبشير برغوثي، 1986م) وقد كلفت الحكومة الأردنية شركتي مايكل بيكر Michael Baker Jr. Inc. في مدينة روشستر/بنسلفانيا، وشركة هيرزا Harza في شيكاغو، بإجراء دراسة للتربة والمياه من أجل تطوير وادي الأردن. وقد أوصت الشركتان في تقريريهما الصادر في عام 1955م ببناء سد على نهر اليرموك لتخزين المياه، وأوصتا بعدم استخدام مياه نهر الأردن خارج حوضه.

أما جونستن فقد قسّم مياه نهر الأردن بين دول حوضه كما يلي: الأردن 100 م³، وسوريا 44 م³، ولبنان 35 م³، والباقي والمقدر بنحو 492 م³ لإسرائيل. (Sara Regure, 1993)

وقد وافقت إسرائيل على تقسيم جونستن، غير أنها طلبت منه مفاوضات الحكومة الأردنية بقبول 30 م³ من مياه الينابيع المالحة قرب طبريا، إضافة لـ 70 م³ من مياه النهر العذبة. وإلى حين تحقيق ذلك امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن توقيع مشروع الاتفاق. كما وافقت اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستن، غير أن مجلس الجامعة رفضه لأسباب سياسية تتعلق بعدم اعترافه بإسرائيل، كما ترى الباحثة اليهودية سارة ريجر Sara Regure. غير أن الباحث العربي الشهير إدوارد رزق أن اللجنة لم توافق عليه بصراحة، ويتابع "حتى لو وافقت عليه، فإن ذلك ليس ملزماً للعرب كون هذه اللجنة استشارية فقط". وقد اندلعت حرب السويس عام

1956م دون توقيع أوراق المشروع، غير أنه بقي المشروع المعترف به ضمنا. فقد التزمت الحكومة الأردنية بما خصص لها من مياه النهر في الفترة الممتدة بين عامي 1955 و 1967 م. وبعد احتلال الضفة الغربية لم تعد الحكومة الأردنية تسحب أي كمية من مياه النهر. ويعتقد الدكتور منذر حدادين رئيس الجانب الأردني لمفاوضات السلام مع إسرائيل، أن اللجنة الفنية العربية المنبثقة عن الجامعة العربية قد وافقت على تقسيم جونستن. وبناء على ذلك فقد تعهد الأردن للولايات المتحدة الأمريكية بالالتزام بتقسيم جونستن، مقابل الحصول على قرض لتمويل شق قناة الغور الشرقية. (حوار مع د. منذر حداد، 1994م) كما يرى المؤرخ الأردني الشهير سليمان الموسى في كتابه "صفحات من تاريخ الأردن الحديث" أن الأردن رأى أن حصته من المياه وفقا للخطة كانت مقبولة. فقد خصص جونستن 60% من مياه نهر الأردن وروافده للعرب، مقابل 40% لإسرائيل. (الموسى، سليمان، 1995م)

استغلال مياه نهر الأردن قبل معاهدة السلام:

منذ أن فكرت الحركة الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل، سعت لتوفير مصادر المياه لها وذلك من خلال توسيع حدود فلسطين شمالا وشرقا. فقد اقترح المحامي اليهودي ماكس بوندهايمر عام 1891م ضم حوض نهر الليطاني اللبناني إلى حدود فلسطين. (كايد، أحمد، 1992) وقد طالب رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمان في رسالة بعث بها إلى رئيس وزراء بريطانيا عام 1919م يطلب منه توسيع حدود فلسطين الشمالية لتضم نهر الليطاني، ومرتفعات الجولان وحوض نهر اليرموك. (الحرياي، علي ورامي عبد الهادي، 1990م) (شكل رقم 3)

وقد كانت المنظمة الصهيونية قد حددت حدود فلسطين في نشرة فلسطين الصادرة في 1917/2/15م على أنها "تبدأ من صيدا (في جنوب لبنان) لتشمل أجزاء من سهل حوران وجبل الشيخ (في سوريا)، وتتجه شرقا محاذيا لنهر اليرموك حتى تصل إلى خط الحديد الحجازي، ثم جنوبا وبصورة موازية للسكة حتى العقبة" وهذا يعني إضافة نحو نصف أراضي الأردن الحالية لإسرائيل. غير أن الحركة الصهيونية حصلت على بعض المناطق الجنوبية في لبنان، إضافة لأصبع الجليل، الذي جعل كامل نهر الأردن وبحيرة طبريا ضمن حدود فلسطين. غير أن المزارعين السوريين تمسكوا بأراضيهم في منطقتين جغرافيتين على ضفة النهر الشرقية شمال طبريا، وعلى سواحل طبريا الجنوبية الشرقية، جعلت فيما بعد مناطق منزوعة السلاح. (Brawer, Moshe, 1976)

ونتيجة لحرب 1967م، احتلت إسرائيل الجولان، والمناطق المنزوعة السلاح، والضفة الغربية، إضافة لغزة وسيناء. وبذلك تمكنت من السيطرة على كل مصادر مياه نهر الأردن، باستثناء المنابع الشمالية لنهر الحاصباني. وسيطرت وبصورة كاملة على مياه النهر، وبحيرة طبريا، التي كانت تشاركها فيها سوريا. كما تحقق لها سيطرة مباشرة على مياه النهر على طول حدود الضفة الغربية من الغرب. ومنذ عام 1967م، وإسرائيل تستغل كامل مياه النهر.

وقد قامت إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن من منطقة طابغة (عشت كنروت Eshed Kinrot) شمال غرب بحيرة طبريا إلى صحراء النقب في جنوب فلسطين. حيث يتم تخزين المياه في خزان البطوف في منطقة الجليل ثم تحويله عبر أنفاق إلى نهر العوجا (البركون) قرب تل أبيب، ثم إلى صحراء النقب، لري الأراضي الزراعية وتبريد مفاعل ديمونة النووي. وقد أكملت إسرائيل هذا المشروع الذي أطلقت عليه اسم "الناقل الوطني الإسرائيلي" عام 1964م وتمكنت به من نقل 195 م³ من مياه نهر الأردن. ارتفعت إلى 350 م³ في السبعينيات من القرن العشرين، و 450 م³ في الثمانينيات. (شكل رقم 4)

ولا شك أن سيطرة إسرائيل على مياه نهر الأردن بالقوة، وجرها مياهه إلى صحراء النقب دون موافقة دول الحوض هو أمر مخالف للقوانين والأعراف الدولية، التي تنص على ضرورة عدم إجراء أي تغيير على مجاري الأنهار الدولية أو إقامة المشاريع المائية عليها دون التشاور مع دول الحوض. وقد أدى سحب كميات كبيرة من مياه النهر إلى زيادة نسبة ملوحة مياهه، وجعلها غير قابلة للاستخدامات المنزلية أو الزراعية. كما أدى ذلك إلى تقليل كميات المياه الواردة إلى البحر الميت، وبالتالي الإسهام في تجفيفه.

وترى الحكومة الإسرائيلية أن تحويل مياه النهر هو شأن إسرائيلي داخلي، لأنه ينقل مياه نهر داخلي واقع ضمن الحدود السياسية لإسرائيل. (صحيفة الجروزلم بوست، 1954م)

كما أن إسرائيل بتحويلها لمياه النهر إلى النقب، قد تجاهلت الأعراف الدولية، وتوصيات اللجان المختلفة بخصوص عدم استخدام مياه النهر خارج النطاق الجغرافي لحوضه. ومن المعروف أن صحراء النقب في جنوب فلسطين تقع خارج حدود حوض نهر الأردن. فقد أوصت الدراسات التي أعدها تشارلز مين لمنظمة الاونروا عام 1953، ودراسة الشركات الأمريكية التي كلفتها الحكومة الأردنية بتقصي

سبل تقسيم مياه نهر الأردن عام 1955، واللجنة الفنية المنبثقة عن الجامعة العربية، بضرورة عدم نقل مياه النهر خارج حوضه. (حوار مع د. منذر حدادين، 1994م)

وعلى نحو مناقض هددت إسرائيل بتدمير كافة المشاريع العربية التي تهدف إلى استغلال أي جزء من مياه نهر الأردن. وكان ذلك عند إعلان الجامعة العربية دعمها لتحويل جزء من مياه نهر الحاصباني قبل دخوله أراضي فلسطين إلى مرتفعات الجولان ثم إلى نهر اليرموك ليصار إلى تجميع مياهه في سد على هذا النهر تستغله الأردن. وبررت إسرائيل ذلك بقولها أنه لا يجوز تحويل مياه النهر دون موافقة جميع الأطراف المشتركة في الحوض. (الموسى، سليمان، 1995م)

تقسيم مياه نهر الأردن وفقا لمعاهدة السلام

طالب الأردن بـ 100 م³ من مياه نهر الأردن، وفقا لمشروع جونستن. غير أن إسرائيل رأت أن حصة الأردن هي 70 م³ من ضمنها 30 م³ من مياه الينابيع المالحة التي يمكن استخدامها في الري. وترى الحكومة الأمريكية أن حصة الأردن من مياه نهر الأردن تتراوح بين 80 - 90 م³، وهي الكمية التي حاول جونستن إقناع الحكومة الأردنية بالقبول بها.

وقد سمح للأردن بموجب معاهدة السلام بضخ 20 م³ من مياه النهر جنوب مصب اليرموك في فصل الشتاء. (ملحق المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، 1994) ويرى الباحث الأمريكي فريدريك هوف Fredderic Hof، الذي عمل باحثا في الفريق الأمريكي للوساطة بشأن سد الوحدة عام 1989م - 1990م، وبناء على مقابلة أجراها مع الدكتور منذر حدادين رئيس الوفد الأردني لمباحثات المياه، أنه يمكن للأردن استغلال 20 م³ من مياه نهر الأردن عن طريق بناء سدود على نهر الأردن تحبس مياه الفيضانات الزائدة. كما يمكن له أن يستثمر 35 م³ من جريان النهر بين مصبي نهر اليرموك ووادي اليابس. (Hof, Frederic, 1995) ويعني ذلك أن الأردن سيحصل على 55 م³ من مياه النهر، إضافة لـ 10 م³ من مياه الينابيع المحلاة التي ستزودها بها إسرائيل.

وفي معرض ردها على تساؤلات مجلس النواب، ذكرت الحكومة الأردنية أنها ستحصل على 90 م³ من مياه نهر الأردن، هي 10 م³ ستزودها بها إسرائيل مباشرة، إضافة إلى 80 م³ من السدود المتوقع بناءها على نهر الأردن. منها 55 م³ للأردن (38 م³ في فصل الصيف، و 17 م³ في فصل الشتاء)، والباقي للضفة الغربية. (نقاشات مجلس النواب الأردني والحكومة، 1994م)

ويرى الدكتور منذر حدادين أن حصة الأردن بصفتيه من مياه نهري الأردن واليرموك، حسب تقسيم جونستن الأساسي كان 760 م³ (لاحظنا سابقا أن الحصة التي خصصها جونستن كانت 774 م³، بينما خصصت اللجنة الفنية للأردن بصفتيه 1.047 م³). ويضيف أن الأردن ارتضى بـ 720 م³ بدلا من 760 م³، منها 15 م³ من مياه الينابيع المالحة. من ذلك خصص للضفة الغربية 255 م³، وللأردن 505 م³. من الكمية الأخيرة يحصل الأردن على 330 م³ من مياه نهر اليرموك، و 175 م³ من روافد نهر الأردن الشرقية. (ملحق المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية)

إمكانية تنفيذ عملية اقتسام مياه نهر الأردن

وقد كانت إسرائيل ومنذ احتلالها لمرتفعات الجولان والضفة الغربية تستغل كل مياه النهر شمال مصب نهر اليرموك، والمقدرة بـ 700 م³، تحوّل معظمها للساحل والنقب. الأمر الذي يعني أن كميات المياه العذبة الخارجة من بحيرة طبريا هي أقرب ما تكون للصفر. لولا مياه الينابيع المالحة التي تجري في مجرى النهر جنوب مصب اليرموك، وتجعل مياهه غير صالحة حتى للاستخدامات الزراعية. وقد أفاد بعض المزارعين الأردنيين أنهم قد يضحون بعض مياه نهر الأردن المالحة وخططها بمياه قناة الملك عبد الله (قناة الغور الشرقية) لتقليل ملوحتها. في حين يستخدم المزارعون اليهود تكنولوجيا متقدمة تسمح لهم باستخدام المياه المالحة في الري. أضف إلى ذلك فإن إسرائيل حوّلت إلى مجرى النهر المياه العائدة من الري الزراعي، والمشبعة بالكيماويات الزراعية.

والواقع أن استثمار مياه نهر الأردن وجعلها صالحة للاستخدام يحتاج إلى استثمارات مادية ضخمة، لا يستطيع الأردن تحقيقه. فالتخلص من مياه الينابيع المالحة التي يقدر حجمها بـ 30 م³، يتطلب تحويل مجراها بعيدا عن النهر، أو تحليتها، وفي كلا الحالتين يبقى متطلب الاستثمار المادي قائما. ويمكن تحويل المياه المالحة إلى البحر الميت، غير أن ذلك يحتاج لشق قناة محاذية للنهر لتصريفها، ويتطلب ذلك أيضا استثمارا ماليا ضخما.

كما أن استغلال مياه النهر جنوب مصب اليرموك يحتاج لبناء سدود، يتم بواسطتها تجميع المياه واستغلالها. وبناء السدود يحتاج إلى استثمار مالي كبير، لا يتوفر محليا، والدليل على ذلك عدم بناء أي من هذه السدود منذ توقيع المعاهدة عام 1994م. وبالرغم من أن

بنود ملحق المياه تنص على تعاون الأطراف المعنية في بناء نظام تخزيني على نهر الأردن بين مصبي نهر اليرموك واليابس. (ملحق المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية) (شكل رقم 5)

ويأمل الأردن ببناء سدين على النهر أحدهما عند مصب اليرموك، والثاني عند مصب وادي اليابس. (حوار مع المهندس هاشم الشبول/ 1995م) حيث يقدر فردريك هوف الطاقة التخزينية للأول بـ 10 م³، والثاني بـ 20 م³. (Hof, Frederic, 1995) ويقدر الدكتور منذر حدادين تكلفة بناء السدين ما بين 400-500 مليون دولار. (حوار مع د. منذر حدادين، 1994م) كما أن نقل حصة الأردن من المياه تحتاج إلى أنابيب، وقنوات، ومضخات، وخزانات تجميع، هي الأخرى بحاجة لاستثمارات، يؤمل بالحصول عليها من الاستثمارات الأجنبية.

وأخيرا فقد أعطت المعاهدة الأولوية للاستخدامات الإسرائيلية من مياه نهر الأردن جنوب مصب اليرموك. والإشكالية في هذه الفقرة أن احتياجات إسرائيل غير معروفة أصلا، مما يتيح لها المطالبة بالكمية التي تريد. حتى في حال بناء السدود الأنفة الذكر، فقد ضمنت المعاهدة لإسرائيل سحب 3 م³ منها. (ملحق المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية)

والحقيقة أن نجاح السدود في حجز المياه التي ستقام من أجل تخزينها، يعتمد على كميات المياه المقدر لها أن تحتجزها. والواقع أن إسرائيل لا تسمح لأية مياه عذبة بالخروج من بحيرة طبريا إلا في حال فيضانها، الأمر الذي لم يحدث منذ إنشاء الناقل الوطني الإسرائيلي عام 1964م. ناهيك عن أن سد العديسة المزمع بناءه على نهر اليرموك، وسد المقارن (سد الوحدة) الذي أوشك على الانتهاء، سيحجزان الفائض من مياه اليرموك التي ستصب في نهر الأردن.

الإشكالية المتعلقة باقتسام مياه نهر اليرموك قبل وبعد معاهدة السلام

من هضبة العرب بين الأردن وإسرائيل ينبع نهر اليرموك، الذي يشكل الحدود السياسية بين الأردن وسوريا، ويبلغ طوله نحو 40 كم. بينما يشكل الحدود بين الأردن وإسرائيل لمسافة 10 كم قبل أن يصب في نهر الأردن. وعند احتلال إسرائيل للجولان أضافت 13 كم أخرى لتسيطر على الضفة الشمالية للنهر على مسافة 23 كم.

وبعد نهر اليرموك الرافد الرئيس والأعزر لنهر الأردن، حيث يبلغ معدل تصريفه السنوي بين 400 - 475 م³. ويتذبذب صبيبهِ بين الصيف والشتاء، حيث يبلغ أعلى مستوى له في شباط (فبراير) نحو 68 م³ في الثانية، وأدنى معدل له نحو 20 م³ في حزيران (يونيه). (الجندي، أكرم وعبد العزيز الوشاح، 1983م) وتقدر مساحة حوض النهر بين 7252 - 9300 كم²، 79% منها تقريباً في سوريا، والباقي في الأردن.

(Kliot, Nurit, 1994)

مشاريع تقسيم مياه نهر اليرموك بين الدول المشتركة في حوضه

كان مشروع روتنبرغ المهندس اليهودي الروسي الهادف لاستغلال مصب نهر اليرموك عند مصبه في نهر الأردن أول مشروع حقيقي لاستغلال مياه النهر. حيث منح بنحاس روتنبرغ عام 1926م امتياز تأسيس شركة توليد كهرباء فلسطين، وانتهى من عمله في عام 1936م. وقد تمكن روتنبرغ من تجميع مياه نهر اليرموك في بحيرة أطلق عليها اسم "خزان اليرموك" قبل أن يدفعها في محطة توليد الكهرباء التي أقامها شرقي نهر الأردن عند التقاء النهرين، وتمكن من تزويد المستعمرات اليهودية في فلسطين بالكهرباء. وبقي كذلك إلى أن تم تدميره من قبل الجيوش العربية في حرب 1948م، إثر إعلان قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين. (Regure, Sara, 1995)

وفي منتصف الخمسينيات من القرن العشرين اقترح المهندس الأمريكي جون كوتون J. Cotton، الذي عمل مستشاراً للحكومة الإسرائيلية بين عامي 1952-1955م، مشروعاً لاستثمار مياه أنهار الأردن واليرموك والليطاني، واقترح بناء سد على اليرموك، وجر مياه هذه الأنهار الثلاثة إلى صحراء النقب جنوب فلسطين.

وفي عام 1953م اقترح المهندس الأمريكي ملز بنجر بناء سد بسعة 220 م³ على نهر اليرموك لتغذية قناتي ري شرقي نهر الأردن وغربه لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم بعد إعلان قيام دولة إسرائيل. ولتنفيذ ذلك قامت منظمة إغاثة اللاجئين الاونروا UNRWA بإقراض الأردن وسوريا 20 مليون دولار لكل منهما لبنائه. كما تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال وكالة الولايات المتحدة للتعاون الفني USTCA بتمويل ما يترتب على الحكومة الأردنية لبناء السد. (شميد، ليزلي، 1986م) واختيرت منطقة المقارن على بعد 10 كم شرقي نقطة التقاء الحدود الأردنية - السورية - الإسرائيلية لإقامة السد. ونتيجة لضغوط صهيونية اعتذرت الاونروا والبنك الدولي ووكالة الولايات المتحدة للتعاون الفني عن تقديم العون. (مظلوم، جمال، 1991م)

وفي أعقاب إكمال إسرائيل للناقل الوطني عام 1964، اقترحت الجامعة العربية بناء سد خالد بن الوليد عند بلدة المخيبة الأردنية لاحتجاز مياه النهر قبل التقائه بنهر الأردن، ولاستخدامه كخزان لمياه نهر الحاصباني المقترح جرها في قناة عبر مرتفعات الجولان. وبعد أن قامت شركة عثمان أحمد عثمان المصرية بالعمل في السد لمدة عامين، قامت الطائرات الإسرائيلية بتدميره عام 1966م.

وقد اتفق الأردن وسوريا على بناء سد المقارن، ضمن الخطة التنموية الأردنية 1976-1982م، على أن تكون سعته التخزينية 150 م³، يمكن زيادتها إلى 500 م³. كما اتفق على حفر قناة موازية للسد في الأراضي الأردنية لنقل مياهه لقناة الملك عبد الله (قناة الغور الشرقية). وقد حالت الخلافات السياسية دون تنفيذه، حتى اتفق مرة أخرى على ذلك عام 1987م، بطاقة تخزينية قدرها 225 م³ سنوياً. وقد نصت الاتفاقية على أن تحصل سوريا على 75% من الطاقة التي يولدها السد، ويحصل الأردن على 90% من مياهه. (الاتفاقية الأردنية - السورية من أجل استثمار مياه نهر اليرموك، 1987م) وقد توقف العمل بالسد عام 1990 نتيجة اعتراضات إسرائيلية، حيث هددت إسرائيل بتدمير منشآت السد إذا استمر العمل بها. وحاولت الحكومة الأمريكية التوسط لدى إسرائيل من خلال إرسال أحد موظفي وزارة الدفاع ويدعى ريتشارد أرميتاج Richard Armitage، غير أن جهوده باءت بالفشل بسبب حرب الخليج الثانية. فأوقف البنك الدولي قرض بناء السد لحين الاتفاق بين الأطراف المعنية بما فيها إسرائيل. (برغوثي، بشير، 1986م)

وفي أعقاب توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية عام 1994م، ظهر أن موافقة إسرائيل على بناء السد أصبحت مضمونة. ولذلك فقد اتفق الجانبان الأردني والسوري في مطلع القرن الحالي على بناء السد، ولكن باتجاه الشرق، بحيث لا تشمل مياهه على أكبر

وأغزر رافد له من مرتفعات الجولان وهي وادي الرقاد. وأصبح سد الوحدة الذي أصبح يعرف بهذا الاسم على وشك الانتهاء، أو ربما انتهى الآن في العام 2006م.

استغلال مياه نهر اليرموك قبل معاهدة السلام

لا بد من الإشارة إلى أن سيطرة إسرائيل على منطقة مثلث سمخ، أو منطقة الجفتلك التي تقع بين نقطة التقاء نهري الأردن واليرموك وبحيرة طبريا، كان في هدفه الأساسي الاشتراك في السيطرة على مجرى نهر اليرموك. وقد تحقق لها ذلك لمسافة 10 كم. كما أن محاولات المهندس اليهودي بنحاس روتنبرغ استملاك 50,000 دونم من أراضي شرق الأردن جنوب شرق نقطة التقاء النهرين كان لذات الغاية.

وبمنطق الأقوى عسكرياً والأقدر تقنياً كانت إسرائيل تضخ نحو 100 م³ من مياه نهر اليرموك سنوياً إلى بحيرة طبريا. فقد أقامت إسرائيل سدا تحويلياً صغيراً تجمع فيه مياه النهر قبل أن يصب في نهر الأردن بعشرات الأمتار وتقوم بضخها آلياً إلى طبريا. أضف إلى ذلك ما تقوم به إسرائيل من استغلال لما يتبقى من مياه النهر وتصرف إلى نهر الأردن، وهي بالطبع قليلة كما أسلفنا. وفي المقابل فإن سوريا تقوم باستغلال ما بين 170 - 200 م³ من مياه النهر في حوضه الأعلى، وذلك عن طريق بناء عدد كبير من السدود الصغيرة التي وصل عددها إلى نحو 27 سداً. ومنذ عام 1958م يقوم الأردن الذي يشكّل نهر اليرموك نحو 40% من مصادره المائية، باستغلال 120 م³ من مياه النهر سنوياً، وذلك عن طريق جرها عبر نفق طوله نحو كيلومتر واحد، ليصلها بقناة الملك عبد الله (الغور الشرقية) التي انتهت العمل بمراحلها الأولى عام 1958م.

اقتسام مياه نهر اليرموك وفقاً لمعاهدة السلام

ذكرنا أن مشروع جونستن كانت المرجع الرئيس الذي استتار به المتحاورون قبل الاتفاق على بنود ملحق المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية. فقد قسّم جونستن مياه نهر اليرموك بين دول الحوض، فأعطى لسوريا 90 م³، ولإسرائيل 25 م³، وخصص الباقي (نحو 377 م³) للأردن بصفتيه الشرقية والغربية. (Sara Regure, 1993) وقد قدر نصيب الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، وفك الأردن ارتباطه معها عام 1988م بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية بنحو 74 م³ من حصة الأردن. (ديفيس، أوري، 1980م) ولأن إسرائيل لم توقع على خطة جونستن التي أقرت عنها الحكومة الأمريكية لصالح المفاوضات، فقد ادعت إسرائيل أن حصتها هي 40 م³ سنوياً. ولأن الخطة تشير إلى رقم 25 م³، فقد ادعت إسرائيل أن حصتها في فصل الصيف فقط هي 25 م³. وعن خطة جونستن قال أحد رؤساء الوزارات الإسرائيلي ليفي إيشكول "لقد قبلنا الخطة، ولكن لم نفعل ذلك خطأ". (Regure, Sara, 1993) وقد كتب عميرا شابيرا، أحد مسؤولي المياه في إسرائيل في كانون ثاني (يوليه) من عام 1976م في صحيفة عالمشمار يقول "إن أيام 1954م تختلف عن واقع عام 1976م، ففي أثناء هذه السنوات امتزجت مياه نهر الأردن بالدم. والعامل الحاسم المتعلق بمنطقة وادي الأردن هو المياه. لقد وطنت إسرائيل يهودا في الوادي، ومن ثم أصبح من الضروري اختيار ما إذا كانت حصة إسرائيل من المياه محفوظة، باعتبارها صاحبة السيادة على وادي الأردن الغربي. وبعبارة أخرى فإنه سواء كانت مخصصات المياه كما حددها جونستن تنطبق على واقع 1976، وسواء كان لإسرائيل بوصفها الحكومة التي تدير الضفة الغربية مطالب قانونية في الجدل حول مشاريع المياه مثل سد المقارن في الأردن، مما يخلق واقعا جديداً يمكن أن ينحرف عن الخطوط العامة التي حددها جونستن". (حمادي، عبد الرحمن، 1412هـ)

وقد نص ملحق المياه في معاهدة السلام على أن حصة إسرائيل من مياه اليرموك هي 25 م³ سنوياً. وهي الحصة التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية نصيباً لإسرائيل وفقاً لمشروع جونستن. وهي حصة توفيقية بين مطالبة إسرائيل بـ 40 م³، ومنح اللجنة الفنية العربية المنبثقة عن الجامعة العربية لها وهي 17 م³. (حوار مع د. منذر حدادين، 1994م)

ويشير الملحق إلى السماح لإسرائيل بالاشتراك مع الأردن في استخدام الفائض من مياه النهر بعد العدسية، وهي النقطة التحويلية التي يحول فيها الأردن مياه اليرموك إلى قناة الملك عبد الله. (ملحق المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية) أضف إلى أن الأردن تعهد بتخزين 20 م³ من مياه نهر اليرموك في فصل الشتاء، في بحيرة طبريا، الواقعة بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية بعد عام 1967م، على أن تعاد له هذه المياه في فصل الصيف. وتبرير ذلك يكمن في ضعف قدرة الأردن على تخزين هذه المياه لعدم امتلاكه لخزانات

جاهزة وقريبة. وبنفس الوقت تستفيد إسرائيل من تخزينها في تقليل نسب ملوحة البحيرة، حيث يتم خلط مياه اليرموك العذبة بمياه بحيرة طبريا ونهر الأردن الأكثر ملوحة.

وحسب تقديرات الدكتور منذر حدادين فإن نصيب الأردن من مياه اليرموك وفق معاهدة السلام تصل إلى 44م³ سنوياً (36م³ في فصل الشتاء، و 8م³ في فصل الصيف)، إضافة إلى 20م³ التي سيتم تخزينها في بحيرة طبريا في الشتاء وتستعاد في فصل الصيف. (Jordan Times, 1994)

ويمكن للأردن الحصول على 30م³ أخرى عند بناء سد العدسية التحويلي. والذي أعلن عن طرح عطاء دراسته على شركة أمريكية بتمويل من البنك الدولي، ووكالة التجارة الدولية عام 1995م. (صحيفة الدستور، 1995/4/18) وعليه فإن مجمل ما سيحصل عليه الأردن من مياه نهر اليرموك وفقاً لمعاهدة السلام 75م³، إضافة إلى 120م³ كان يحصل عليها قبل معاهدة السلام. وقد أعلنت شركة هيرزا الهندسية الأمريكية Harza Engineering أنه يمكن للأردن أن يزيد سحبه من مياه اليرموك من 133م³ (يعترف الأردن بأنه كان يسحب فقط 120م³ سنوياً) قبل معاهدة السلام، إلى 158م³ بعد بناء السد التحويلي عند العدسية. (Hof, Frederic, 1995)

ولا بد من التنكير أن سوريا لم تكن طرفاً في معاهدة السلام، بالرغم من أنها تمتلك 77% من مساحة حوض النهر. وهي بالإضافة لذلك لا تعترف بتقسيم جونستن لمياه النهر. ولا بد من موافقة سوريا على أي اقتسام للمياه.

والواقع أن نصيب الأردن من مياه النهر والمقدرة بـ 377م³ هي ليست للأردن وحده الآن. بل إن حصة الضفة الغربية التي فك الأردن ارتباطه معها عام 1988م بناء على رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، تقدر بـ 140م³. وبذلك يبقى للأردن 237م³. والحقيقة أنه من الصعب الحصول على هذه الكمية نظراً لما تضخه سوريا من مياه النهر. فيشير وزير الإعلام الأردني الأسبق جواد العناني، أن للأردن حقوقاً هنا وهناك، في إشارة واضحة لسوريا. (78) فقد وضعت سوريا خطة تنمية طويلة الأجل، تمكنت خلالها من بناء 27 سداً على نهر اليرموك وروافده، لجميع مياه الأودية الفصلية، واستخدامها في الري. (السيد، يونس، 1992م)

وترى خبيرة المياه الأمريكية جويس ستار، فإن سوريا تحول نحو 40% (170م³ تقريباً) من مياه اليرموك قبل أن يصب في نهر الأردن. (سلامة، الياس، 1990م) وقد رفضت سوريا تصريحات أردنية رسمية مفادها أن سوريا تستغل أكثر من 200م³ من مياه نهر اليرموك، وهي كمية أكثر من حصتها من النهر وفقاً لتقسيم مشروع جونستن. وهي ترفض تقسيم جونستن أصلاً. (صحيفة الأهالي الأردنية، 1994/10/29م) ناهيك عن أن ما تستغله من مياه هي مياه أودية فصلية في حوض النهر الأعلى.

وبالرغم من أن نهر اليرموك يمثل عصب الحياة الاقتصادية في الأردن، ويشكل 46% من المياه السطحية فيه والبالغة 827م³، وأكثر من 60% من مجمل ما تحمله الروافد الشرقية لنهر الأردن (120م³) من أصل 200م³. (الجندي، أكرم وعبد العزيز الوشاح، 1983م)

اقتسام المياه الجوفية في وادي عربة جنوب البحر الميت

سمح البند الأول من المادة الرابعة في ملحق المياه في معاهدة السلام لإسرائيل بالاستمرار في ضخ المياه الجوفية من الآبار التي حفرتها في الأراضي الأردنية التي احتلتها فيه بين عامي 1968 و 1971م، وانسحبت منها بموجب معاهدة السلام عام 1994م. والحقيقة أنه من غير المعروف حجم المياه التي تقوم إسرائيل بضخها، غير أن الحكومة الأردنية تقدّر كميات المياه التي تسحبها إسرائيل من هناك بـ 8م³. (حوار مع د. منذر حدادين، 1994م) وتسمح المعاهدة لإسرائيل بزيادة كميات المياه التي تضخها إلى 10م³ في السنوات الخمس التي تلي المعاهدة، على أن لا يضر ذلك بالاستخدامات الأردنية القائمة. (ملحق المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية) مثلما قيّد البند الأول من المادة الرابعة، الاستخدام الأردني الحالي للمياه الجوفية في وادي عربة بالاستخدامات الإسرائيلية الحالية (عام 1994م).

وتستخدم إسرائيل هذه المياه شبه المالحة في ري الأراضي الزراعية للمستعمرات الإسرائيلية في وادي عربة، إضافة إلى ري أراضي مزرعة الغمر التي استعاد الأردن السيادة السياسية والعسكرية عليها. ويرى الدكتور منذر حدادين أن الأردن حصل على 10م³ من المياه المحلاة من الينابيع المالحة في وادي الأردن، جنوب بحيرة طبريا، مقابل السماح لإسرائيل بضخ كمية مساوية لها من مياه وادي عربة الجوفية شبه المالحة. (حوار مع د. منذر حدادين، 1994م)

التعاون الأردني - الإسرائيلي لإيجاد مصادر مياه إضافية للأردن

اتفق طرفا المعاهدة وفقا للبند الثالث من المادة الأولى من ملحق المياه على التعاون لإيجاد مصادر مائية جديدة لتزويد الأردن بكمية إضافية من الماء قدرها 50 م³ سنويا لأغراض الشرب. غير أن المعاهدة لم تشر إلى مصدرها أو كيفية الحصول عليها. غير أنها أشارت إلى أن البحث عنها والتخطيط لها سيكون من خلال لجنة مشتركة بين البلدين.

ولعل الصياغة الغامضة لهذه الفقرة كان مقصودا، في إشارة غير صريحة لإشراك سوريا أو الضفة الغربية في توفير هذه المياه. فقد يكون الهدف زيادة حصة الأردن من مياه اليرموك من خلال عدم معارضة بناء سد الوحدة الذي ربما ينتهي العمل فيه هذا العام. وقد يكون بعض مصادر هذه المياه هو المياه الجوفية في الضفة الغربية التي لا تعاني من نقص في المياه. وذلك ضمن اتفاق سلام شامل مع الفلسطينيين. وقد يكون مصدر هذه المياه محطات تحلية المياه التي ستسهم الولايات المتحدة الأمريكية في بنائها على شواطئ البحر المتوسط، حيث ألمح إلى ذلك وزير الإعلام الأردني الأسبق في مقابلة أجراها معه التلفزيون الأردني.

وقد أبدى بعض النواب الأردنيين شكوكهم في أن يكون مصدر هذه المياه من داخل الأراضي الأردنية. غير أن الحكومة فندت هذه الشكوك بالقول أن مصدر هذه المياه يجب أن يكون من إسرائيل. (مقابلة تلفزيونية مع وزير الإعلام الأردني الأسبق جواد العناني، 1994م) وفي مكان آخر بين الوزير، أنه يجب أن يتفق الطرفان على مصدر هذه المياه فيما إذا كان من داخل إسرائيل أو من مصادر أخرى. غير أن الحكومة الإسرائيلية التي تولت السلطة في حزيران من عام 1996م أشارت إلى أن مصدر هذه المياه ليس بالضرورة أن يكون من داخل إسرائيل، بل يمكن أن يكون من داخل الأراضي الأردنية. وفي هذا الشأن يشير المهندس قصي قطيشات أمين عام وزارة المياه الأردنية الأسبق إلى أنه من الضروري أن تكون هذه المصادر من إسرائيل وإلا لما كان من الضروري إيرادها في المعاهدة. (صحيفة الرأي الأردنية، 1996/7/25م) وأعلن عن حل المشكلة أثناء اجتماع الراحل الملك الحسين مع رئيس وزراء إسرائيل في العقبة في الثامن من أيار من عام 1997م. حيث اتفق على أن تزود إسرائيل الأردن بـ 50 م³ من المياه المالحة المتفجرة من الينابيع المالحة شمال بحيرة طبريا (نحو 20 م³)، ومن جبال الجبلوع شمال فلسطين (30 م³). حيث قدرت تكاليف تحلية هذه المياه بنحو 360 مليون شيكل (120 مليون دولار)، وتدفع التكلفة مناصفة، بعد أن يتم البحث عن مصادر تمويل خارجية لها. (صحيفة الدستور الأردنية، 1997/5/13م و 1997/5/27م) وقد اتفق على تنفيذ المشروع على مرحلتين الأولى تنفذ فوراً عن طريق ضخ 25 م³، وتنفذ المرحلة الثانية بعد إنشاء محطة تحلية عند بحيرة طبريا، تدفع إسرائيل تكلفة بناء المحطة، والخزانات، ويدفع الأردن تكلفة التحلية. (صحيفة الدستور الأردنية، 1997/5/11م)

وقد نشرت الصحف الرسمية نص الاتفاق الجديد الذي ينص على تزويد إسرائيل للأردن بـ 25 م³ من مياه الينابيع المالحة لتستخدمها شركة البوتاس الأردنية في غسيل البوتاس. (نص الاتفاقية الأردنية - الإسرائيلية على المياه الإضافية في صحيفة الدستور، 1997/5/27م) وقد افتتح الملك الراحل أنبوب ضخ المياه المالحة لقناة الملك عبد الله في السادس والعشرون من أيار عام 1997م. واستخدم في ضخ 10 م³ من مياه بحيرة طبريا تنفيذاً لبنود ملحق المياه في معاهدة السلام. (صحيفة الدستور الأردنية، 1994/5/27م).

الخاتمة

أظهرت إسرائيل ومنذ قيامها رغبة جامحة في السيطرة على مياه نهر الأردن. وقد انعكس ذلك في اقتراح الوزير الإسرائيلي يغال ألون ضم منطقة عرضها بين 10-15 كم على ضفة نهر الأردن الغربية على طول حدود الضفة الغربية لضمان سيطرة إسرائيل على مياه النهر. كما وضعت إدارة المياه في منطقة الحكم الذاتي وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد مع مصر عام 1979م تحت سيطرة إسرائيل وبالتشاور مع إدارة الحكم الذاتي الفلسطيني المقترحة. كما اقترح وزير الاتصالات الإسرائيلي جاد يعقوبي في مشروع قدمه للحكومة الإسرائيلية عام 1988م، بقاء الجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن. واقترح اسحق شامير رئيس حكومة إسرائيل الأسبق عام 1988م إنشاء إدارة إسرائيلية - أردنية - فلسطينية مشتركة لإدارة مياه نهر الأردن والمياه الجوفية في المناطق الثلاث. وقدم أيضاً اقتراحاً عام 1991م تعهد فيها بتوقيع إسرائيل على معاهدة تدمير أسلحة الدمار الشامل مقابل ضمان حصول إسرائيل على حصة في المياه الجوفية للضفة الغربية. (الأحمد، عبد الرحمن سليمان 1992م)

ويرى الباحث الإسرائيلي هليل شوفال، أن أي زيادة في عدد المهاجرين لإسرائيل تتطلب مصادر مياه إضافية. وأن مفاوضات السلام لن تحقق أهدافها دون أن تتقدم إسرائيل بمشروع سلام يبادل العرب السلام بالماء. ويرى الخبير المائي الأمريكي توماس ناف أن

شروط إسرائيل المائية في مباحثات السلام ضخمة لدرجة أنها قد تعيق تحقيق أي تقدم في المفاوضات. ولذلك فإن إسرائيل تعرض مقابل حصولها على نصيب في المياه العربية تقديم تكنولوجيا متقدمة تمتلكها لإدارة واستثمار الموارد المائية في الدول العربية.(مجلة ناس، آب 1993م) ومن أجل كل ذلك ترى إسرائيل أن أي مباحثات للسلام مع الدول العربية يجب أن تضمن لها الحصول على مصادر مياه جديدة غير المتوفرة في نهر الأردن واليرموك والأحواض الجوفية في الضفة الغربية.

ونتيجة لمباحثات السلام وتوقيع المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية في عام 1994م فقد حصلت على اعتراف أردني بعدم كفاية الموارد المائية في البلدين، وضرورة التعاون على المستوى الإقليمي لإيجاد مصادر مائية أخرى، أو اقتسام المصادر المائية المتاحة في الدول المجاورة. ولذلك فقد سعت إسرائيل دوماً إلى بحث موضوع المياه من خلال محادثات إقليمية متعددة الأطراف غير ثنائية. وهي في ذلك تسعى إلى مشاركة الدول العربية التي تمتلك مصادر مائية ضخمة كمصر، والعراق، ولبنان، وسوريا في مصادرها. وقد حصلت إسرائيل على موافقة أردنية صريحة على ضرورة التعاون الإقليمي لحل مشكلة المياه.

المراجع العربية

1. الطعاني، ركاد، "مصادر المياه واستعمالاتها في الأردن" دراسة غير منشورة صادرة عن وزارة المياه والري، سلطة المياه، عمان، 1994 و "المياه في الأردن: الإمكانيات والاحتياجات" دراسة غير منشورة، صادرة عن وزارة المياه والري، مديرية دراسات مصادر المياه، عمان، كانون أول، 1990.
2. السيد، يونس، "المشاريع المائية على نهر الأردن، وموقعها في الصراع العربي - الإسرائيلي، صامد الاقتصادي، السنة 14، عدد 88، نيسان - أيار - حزيران، 1992/ ص ص 153-165.
3. تقرير منظمة الأسكو (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) عن وضع المياه في المنطقة، في اجتماعها في عمان في مطلع عام 1994م، صحيفة الدستور الأردنية، 1994/6/5م.
4. ستار، جويس، ودانيل سي ستول، السياسية الخارجية الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، واشنطن (ترجمة محمد الفقير) كتاب نشر على حلقات في صحيفة الرأي الأردنية اعتباراً من 1994/9/10م.
5. كايدي، أحمد، "الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة الصهيونية: المخططات والمشاريع المائية الصهيونية 1860-1948م، صامد الاقتصادي، السنة 14، عدد 88، نيسان - أيار - حزيران، 1992/ ص ص 100-128.
6. الحرياي، علي ورامي عبد الهادي، "مياه دولة فلسطين من الاستلاب إلى الاسترداد" مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 3، صيف 1990، ص ص 84-180.
7. شميد، ليزلي، "مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي-الإسرائيلي" الباحث العربي، عدد، يناير/كانون ثاني - مارس/نيسان، 1986، ص ص 18-24.
8. الجنيدي، أكرم وعبد العزيز الوشاح، "مصادر المياه في الأردن" دراسة غير منشورة صادرة عن سلطة المصادر الطبيعية، 30 حزيران، 1983م.
9. مظلوم، جمال، "إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية" شؤون فلسطينية، حزيران - تموز، 1991م، ص ص 48-64م.
10. اتفاقية بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية من أجل استثمار مياه نهر اليرموك، تموز، 1987م.
11. برغوثي، بشير، "أطماع إسرائيل في مياه فلسطين والدول العربية" دار الجليل للنشر، عمان، 1986م.
12. رزق، إدوارد، نهر الأردن وروافده، مركز الإعلام لجامعة الدول العربية، لندن، (ترجمة وزارة الإعلام الأردنية) عمان، بدون تاريخ نشر.
13. الموسى، سليمان، صفحات من تاريخ الأردن الحديث، صحيفة الرأي الأردنية، 1995/2/28م.
14. حوار مع د. منذر حدادين، صحيفة الرأي الأردنية، السبت 1994/12/3م.
15. صحيفة الجروزلم بوست، 1954/8/15م.
16. الأحمد، عبد الرحمن، "أزمة المياه في الصراع العربي - الإسرائيلي" بحث دبلوماسي، العدد 8، 1992م، ص ص 157 - 257.
17. "السلام يغرق في مياه إسرائيل الكبرى" مجلة ناس، العدد 67، آب 1993م، ص ص 10-12.
18. مقابلة تلفزيونية مع وزير الإعلام الأسبق جواد العناني، نشر في صحيفة الرأي الأردنية، الجمعة 1994/10/21م.
19. ملحق المياه في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، تشرين 1، 1994م.
20. نقاش مجلس النواب والحكومة الأردنية لبنود معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، صحيفة الدستور الأردنية، الخميس 1994/11/1م.
21. حوار مع المهندس هاشم الشبول، أمين عام سلطة وادي الأردن، صحيفة الدستور الأردنية، الأحد، 1995/4/16م.
22. ديفيس، أوري، "السياسة المائية لإسرائيل" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980م.
23. حمادي، عبد الرحمن، "جوانب من الاستراتيجية المائية لإسرائيل، وأثرها على آفاق الصراع العربي - الصهيوني" مجلة الوحدة، السنة 8، العدد 88، رجب 1412هـ، ص ص 109-125.
24. صحيفة الدستور الأردنية، 1995/4/18م.
25. سلامه، الياس، "المياه في الشرق الأوسط: واقع وتطلعات" الندوة، المجلد 2، العدد 2، أيار 1990، ص ص 43-52.
26. صحيفة الأهالي الأردنية، 1994/10/29م.
27. صحيفة الرأي الأردنية 1996/7/25م.
28. صحيفة الدستور الأردنية 1997/13/أيار و 1997/27/أيارم.
29. صحيفة الدستور الأردنية 1997/27/أيارم.

المراجع الأجنبية

1. Helsinki Rules on the Uses of the Waters of International Rivers (Adopted by the International Law Association as its fifty second conference held at Helsinki in 1966).
2. Hof, Frederic, C. "The Yarmuk and Jordan Rivers in Israeli - Jordan Peace Treaty" Middle East Policy, Vol.3, No.4, April, pp 47-56
3. Kliot, Nurit, Water Resources and conflict in the Middle East, Routledge, NY, 1994.
4. Population Reference Bureau Inc, World Population Data Sheet, 1994, Washington, D.C.
5. Negotiator on water accord: allocations detailed" Jordan Times, Oct. 20-21, 1994, pp1-2.
6. Moshe, Brawer, "The geographical background of the Jordan water dispute" In Charles A. Fisher (ed) Essays in political geography, Methuen and company, Ltd., London, 1976, pp 225-242.